

المصدر: الوسط
التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩

لبنان والمرحلة الحرجة

من حق لبنان أن يرفض دفع أي ثمن لإسرائيل في مقابل انسحاب قواتها من أراضيه. ليس فقط لأن القرار ٤٢٥ يتحدث عن انسحاب غير مشروط، بل أيضاً لأن المحتل يجب ألا يكافأ حين يضطر إلى وقف عدوانه. ثم إن اللبنانيين دفعوا ثمناً باهظاً للتوصل إلى إرغام الحكومة الإسرائيلية ومعها قيادة الجيش على التفكير بالانسحاب واتخاذ قرار من هذا النوع. وبديهي أن لا يكون لبنان مستعداً للتفريط بهذه التضحيات.

ما كان إيهود باراك ليتعهد، أبان حملته الانتخابية، الانسحاب من لبنان لولا الضربات التي وجهتها المقاومة اللبنانية إلى جنود الاحتلال وهيبة جيشهم. لقد جربت إسرائيل كل الوسائل بلا استثناء. القصف وعمليات الانزال والاجتياح الجوي وضرب البنية التحتية للاقتصاد اللبناني، وعادت باستنتاج صريح مفاده أن هذه الحرب القاسية التي تدور على مسرح صغير يستحيل على الجيش الإسرائيلي حسمها. إنها سابقة في تاريخ النزاع العربي - الإسرائيلي تسجلها المقاومة اللبنانية، مستفيدة من عوامل عدة في طبيعتها صلابتها وعمودها الفقري «حزب الله» والدعم الشعبي والرسمي والتأييد السوري. ولا مبالغة في القول إن ما تشهده أرض الجنوب يوماً يوقظ شعور اللبنانيين بالكرامة ويرمم بعض مشاعر الكرامة العربية. ولعل بين الإنجازات أن لبنان لم يعد يحتاج مطلقاً إلى شهادة في الوطنية بعدما تحمل من مجريات النزاع العربي - الإسرائيلي وملابساته وتجاربه ما يفوق حجمه وطاقته وقدرته على الاحتمال.

من حق اللبنانيين إذاً أن يفاخروا بأنهم دفعوا دماً غالباً ثمناً لكل شبر يستعد جيش الاحتلال للجلاء عنه، ولعل ذلك يحصن كل شبر فيعود لبنان وطناً وينتفي دوره كملعب وتغيب تسميته كساحة. ومن حق اللبنانيين أن يعلنوا رفضهم للوقوع في فخ أي ترتيبات تتمناها إسرائيل غداً انسحابها، خصوصاً في غياب السلام الشامل. لكن كل ما تقدم لا يعفي اللبنانيين، وفي مقدمهم السلطة والمقاومة، من الاستعداد لمواجهة الحقائق.

أولى هذه الحقائق هو أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان يرمي في موازاة وقف الخسائر البشرية إلى حرمان المفاوضين السوريين واللبنانيين من ورقة جنوب لبنان. أي من الورقة الأبرز التي تشكل ضغطاً ميدانياً يومياً على الجانب الإسرائيلي. فالانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد هو ثمرة اليأس من استدراج لبنان إلى سلام منفرد أو إلى الفصل بين المسارين السوري واللبناني، لكنه في الوقت نفسه وليد رغبة في إبعاد وطأة «ورقة الجنوب» عن المفاوضات والاتصالات.

ولعل أول سؤال يطرح نفسه في هذا السياق هو ماذا يفعل لبنان بعد انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط الحدود الدولية؟ أي ماذا تفعل السلطة اللبنانية وماذا تفعل المقاومة؟ لا بد هنا من الالتفات إلى حقيقة بديهية وهي أن رفض الترتيبات، وهو موقف محق، لا يلغي أن الأرض العائدة من أسر الاحتلال هي أرض يجب أن تدخل فوراً في عهدة الدولة اللبنانية. وستكون الدولة مسؤولة عن كل شبر وكل مواطن. ووجود سلطة لبنانية مسلمة بوطنيتها يضاعف العبء الملقى على عاتقها، إذ أنها ستكون مسؤولة عن وقف أي لعبة انتحارية تعيد لبنان أسيراً لحروب أكبر منه. وسيحتدم على المقاومة أن تمتنع عن أي مغامرة تنذر بتبديد الانتصار الذي حققته. وسيحتدم على السلطة والمقاومة معاً أن تقطعا الطريق على أي دعوات تقفز فوق مصالح لبنان واللبنانيين واجماعهم على دعم المقاومة، وأن تصارحا أصحاب هذه الدعوات، وبينهم الدكتور رمضان عبدالله شلح الأمين العام لـ «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» إن أحياء «الساحة اللبنانية» ممنوع.

يتجه لبنان بالتأكيد إلى مرحلة حرجة إذا حان موعد الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد وسط استمرار الجمود بين إسرائيل وسورية. ومواجهة المرحلة الحرجة تفترض مجموعة خطوات لا بد منها. الأولى تعميق التنسيق مع سورية وتأكيد التفاهم على التفاصيل لأن من شأنه توفير مظلة صلبة للتنسيق بين السلطة اللبنانية والمقاومة. والثانية تمكين الوضع الداخلي في لبنان واطلاق أوسع حوار يوقف منطق القطيعة والمقاطعة والمناكفة والكيدية. وربما استدعت دقة المرحلة قيام حكومة استثنائية لمواجهة الوضع الاستثنائي، حكومة واسعة التأييد داخلياً وقادرة على توفير الحد اللازم من الحضور خارجياً. وواضح أن علاقة الثقة القائمة بين بيروت ودمشق كفيلاً بمساعدة لبنان على تحصين جبهته الداخلية وربما الاضطلاع بدور دبلوماسي يساعد سورية ولبنان على تعويض بعض الخسارة الناجمة عن غياب ورقة الجنوب ■